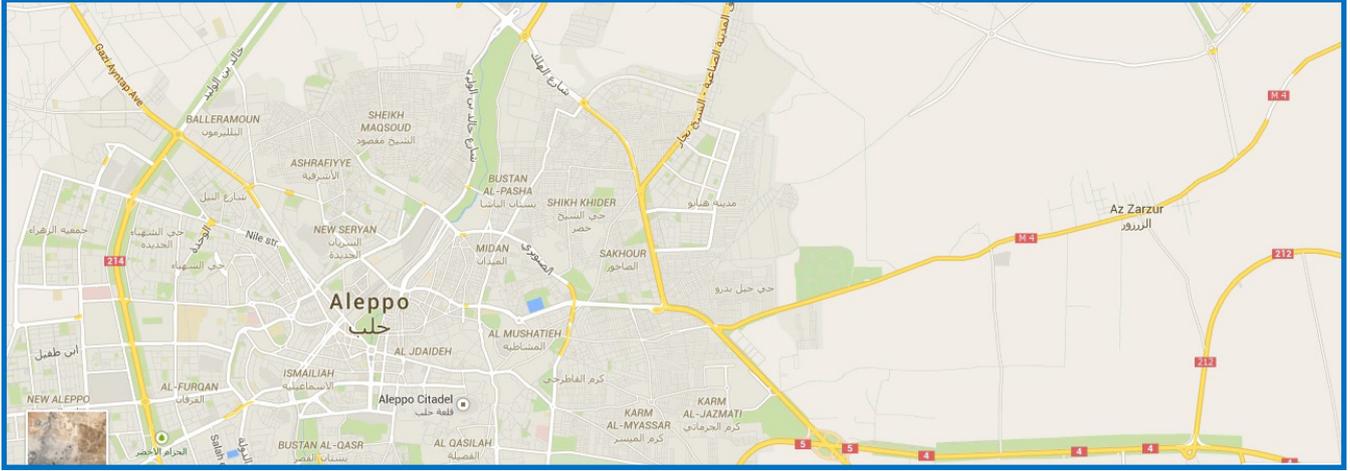


قصف بالبراميل المتفجرة على أحياء ضمن مدينة حلب

حي هنانو يقع في شمال حلب ويعد من الأحياء المكتظة بالسكان.
رابط لموقع حي هنانو على الخارطة:



التفاصيل:

استهدفت القوات الحكومية صباح الأحد ٢٢/ كانون الأول/ ٢٠١٣، الأوتسترد الواقع في حي مساكن هنانو، وهو من شوارع المدينة المعروفة باكتظاظها وخاصة في الصباح، استهدفته بـ ٨ براميل اثنان منها سقطا في سوق الجمعة، في حي الأحمدية في المساكن.

كما تم استهداف أحياء الحيدرية وشارع الفيلات في حي الصاخور التي يفصلها عن حي مساكن هنانو الأوتسترد الذي تم قصفه كما ذكرنا سابقاً، وبعدها بعدة ساعات تم قصف حي بعيدين المجاور.

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في محافظة حلب مع عدد من الأهالي والناشطين، حيث يحتوي على روايات ٤ شهود عيان مسجلة في التقرير. إضافة إلى الأخبار والصور التي وردت إلى الشبكة عن طريق ناشطين متعاونين معها من داخل المدينة.

رواية الشاهد الأول، الذي يُدعى (ص)، ويمكن التواصل معه عبر حساب سكايب (Yrh.syr):

«تقريباً بعد الساعة ٨:٣٠ صباحاً سمعنا أصوات الانفجارات التي منذ أسبوع لم تتوقف في حلب، وعرفنا أن مجزرة جديدة حصلت. مكان سقوط البراميل بعيد عن بيتي ١٠٠ متراً تقريباً، من بيتي كنت أشاهد حجم الدمار الكبير والرعب والأشلاء التي صارت في كل مكان. عدد الجرحى كبير جداً. كان هناك سيارة تُسعف الجرحى، وتم قصفها واستشهد كل شخص فيها.»

رواية الشاهد الثاني، الذي يُدعى (أبو صلاح)، ويمكن التواصل معه عبر حساب سكايب (shaher.abosalah):

«كنت بسيارتي وبعيد عن المنطقة نحو ١ كم، سمعت صوت الانفجار وتوجهت للمكان وحتى سيارتي تأثرت بشظايا البراميل المتفجرة.»

كان هناك باص مزدحم بالناس احترق واستشهد كل من فيه، سيارات، أبنية كاملة صارت عالارض، الرعب كان بكل مكان والنيران تشتعل بالسيارات، حتى سيارة الإسعاف استهدفوها واستشهد طاقم الكادر الطبي كاملاً.»

رواية الشاهد الثالث، الذي يُدعى (رامي):

«قراءة التاسعة صباحاً، ٤ براميل نزلت على أوتسترد هنانو، هذا الشارع مزدحم، خاصة صباحاً، احترقت أكثر من ٣٠ سيارة وباص كبير فيه ركاب وسيارتي شحن، تعرضت المباني المطلة على الشارع لأضرار كبيرة، عدد الشهداء كبير جداً، بينهم مسعف وعدد كبير من الأطفال».

رواية الشاهد الرابع (علي)، الذي كان موجوداً في حي بعيد لحظة القصف والذي لا يزال على قيد الحياة: «تقريباً نحو الساعة ١٠:١٥ كنت في محلي، فجأة ألقى الطيران المروحي برميلاً متفجراً على أبنية سكنية غرب دوار بعيد، تدمر مبنى سكني بشكل كامل، وتضرر مبنيان بشكل جزئي، احترقت سيارة من نوع سابا كان فيها سائق وراكبين، وسيارة من نوع سزوكي، رأيت الأشلاء وهي عم تطلع من السيارات المحروقة، وبدأنا بانتشال الجثث من تحت الأنقاض، الرعب والموت والدمار كان في كل مكان... هذا حالنا من أسبوع».

أسماء الضحايا:

تمكن فريق الشبكة السورية من توثيق مقتل ٨٤ شخصاً، بينهم ٨ أطفال، و ٣ سيدات: [رابط يحتوي كامل أسماء الضحايا الموثقين.](#)

المرفقات والإثباتات:

[رابط يحتوي فيديوهات وصور توثق آثار القصف، إضافة لصور الجرحى والقتلى.](#)

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في سورية، المتمثل في جريمة القتل، جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى، بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية، فهي منهجية وواسعة الانتشار.
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد أن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات، لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن

١. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عن تعطيل القرارات التي يُفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية؛ لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويُعزز من ثقافة الجريمة.
٢. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.
٣. إلزام الحكومة السورية بإدخال جميع المنظمات الإغاثية والحقوقية ولجنة التحقيق الدولية والصحفيين، وعدم التضيق عليهم.
٤. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية؛ لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين.
٥. يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلام الأهلي في سورية؛ لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديداً صارخاً للأمن والسلام الدوليين.

٦. إدراج الميليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله والألوية الشيعية الأخرى وجيش الدفاع الوطني والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية، إضافة إلى تنظيم دولة العراق والشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.
٧. تطبيق مبدأ «حماية المدنيين»، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام ٢٠٠٥، ونؤكد على أن هذا المبدأ إن لم يُطبق في سورية فأين سيطبق.
٨. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً - بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية - فيما يتعلق بالجانب الإغاثي والتوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، التي غالباً لا تصل إلى مستحقيها بل للموالين للحكومة السورية.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال وَاغتصاب وتهجير.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية - روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

إلى جامعة الدول العربية

١. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية، وحث كافة دول العالم على ذلك.
٢. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصاً على مستوى التعليم والصحة، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية.
٣. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.
٤. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٥. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.
٦. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين - روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
٣. السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية وتسهيل عملها والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان.

لجنة التحقيق الدولية

- على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع، كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً، ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.